دور المرأة العراقية في منظمات المجتمع المدني

م. وسام صالح عبد الحسين الربيعي
جامعة بابل/ كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع

م.م احمد هاشم جواد الحسناوي
جامعة بابل/ كلية الآداب/ قسم علم الاجتماع

البريد الإلكتروني Email : wissamsaleh50@yahoo.com
Ahmedalhasnawi1974@gmail.com

الكلمات المفتاحية: الدور، المرأة العراقية ، منظمات ،المجتمع المدني .

كيفية اقتباس البحث

الربيعي، وسام صالح عبد الحسين، احمد هاشم جواد الحسناوي، دور المرأة العراقية في منظمات المجتمع المدني، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية،٢٠٢١،المجلد:١١ ،العدد:٢ .

هذا البحث من نوع الوصول المفتوح مرخص بموجب رخصة المشاع الإبداعي لحقوق التأليف والنشر (Creative Commons Attribution) تتيح فقط للآخرين تحميل البحث ومشاركته مع الآخرين بشرط نَسب العمل الأصلي للمؤلف، ودون القيام بأي تعديل أو استخدامه لأغراض تجارية.

مفهرسة في Indexed
IASJ

مسجلة في Registered
ROAD

Role of Iraqi Women in Civil Society Organizations

Wisam Saleh AbdulHussien AL Rubaie
University of Babylon / College of Arts / Department of Sociology

Ahmed Hashim Jawad AL Hasnawi
University of Babylon / College of Arts / Department of Sociology

Keywords :: The Role, Iraqi women, Organizations, Civil Society.

How To Cite This Article
Al-Rubaie, Wisam Saleh AbdulHussein, Ahmad Hashem Jawad Al-Hasnawi, Role of Iraqi Women in Civil Society Organizations, Journal Of Babylon Center For Humanities Studies, Year :2021,Volume:11,Issue 2.

This is an open access article under the CC BY-NC-ND license (http://creativecommons.org/licenses/by-nc-nd/4.0/

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial-NoDerivatives 4.0 International License.

Abstract.

Civil society institutions are one of the most important guarantors and protectors of the concept of citizenship, as they seek to guarantee the basic rights and freedoms of individuals in all fields through their tireless work in crystallizing a community awareness that allows citizens to participate in government activities and pressure them in order to pass laws that are consistent with their desires, aspirations and aspirations. Therefore, I considered these institutions a prerequisite for building a modern state.

Based on the foregoing, civil society organizations were given special importance in the establishment of the Iraqi democratic system after the year 2003, until it appeared to be an integral component in perpetuating the reality of the democratic transition process, and their role was further strengthened when their work paths were organized through the formation of a state ministry concerned with following up its affairs that

covered All aspects of political life, let us find ourselves facing a tremendous momentum of organizations that all joined forces in promoting the positive values of an active Iraqi citizen in his society, and the reality indicates that the issue of Iraqi women and ensuring their rights were not far from the seriousness of the work of these voluntary organizations, which showed great desire for Granting women a symbolic role and position that allows them to overcome the difficulties they have always restricted their role and pushed towards retreat and lethargy, and this new women's movement had a role in proving the effectiveness of women towards ensuring their rights guaranteed by Sharia and man-made laws alike.

الملخص

تعد مؤسسات المجتمع المدني احد أهم الهيئات الضامنة والحامية لمفهوم المواطنة، فهي تسعى الى ضمان حقوق وحريات الافراد الاساسية في كافة المجالات وذلك من خلال عملها الدؤوب في بلورة وعي مجتمعي تتيح به للمواطنين المشاركة في أنشطة الحكومة والضغط عليها بغية اقرار قوانين تتفق ورغباتهم وطموحاته وتطلعاتهم، وبناءا على ذلك عدت هذه المؤسسات شرط اساسي لبناء الدولة الحديثة.

بناءا على ما تقدم حظيت منظمات المجتمع المدني بأهمية خاصة في قيام النظام الديمقراطي العراقي لما بعد العام ٢٠٠٣، حتى بدت وانها مكونا اصيلا في إدامة واقع عملية التحول الديمقراطي، وقد تعزز دورها أكثر حينما انتظمت مسارات عملها من خلال تشكيل وزارة دولة معنية بمتابعة شؤونها التي غطت كافة مناحي الحياة السياسية، لنجد انفسنا امام زخم هائل من المنظمات التي تكاتفت جميعها في تعزيز القيم الايجابية لمواطن عراقي فاعل في مجتمعه، والواقع يشير الى ان امر المرأة العراقية وضمان حقوقها لم تكن بعيدة عن الجدية في عمل هذه التنظيمات التطوعية، التي ابدت رغبة كبيرة في منح المرأة رمزية دور ومكانة تجعل منها تتيح لها التغلب على الصعوبات لطالما قيدت دورها ودفعت بها نحو الانكفاء والخمول، وكان لذلك الحراك النسائي الجديد دور في ان اثبات فاعلية المرأة نحو ضمان حقوقها التي ضمنتها القوانين الشرعية والوضعية على حد سواء.

المقدمة

يعد المجتمع المدني احد أهم المفاهيم التي تحظى بالاهتمام والقبول من جانب عدد كبير من الدول في الوقت الحاضر، وذلك بسبب تعاظم فاعليته واتساع مساحة تأثير نشاطاته ومجالات اهتماماته علاوة على قيمة وأهمية الموضوعات التي يتعامل معها والتي ترتبط بكافة

جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة، لذلك أصبح هذا المفهوم عنوانا مثيرا بموضوعاته واهتماماته الكثيرة ، والتي توزعت بشكل ادوار ترتبط بوظائف لمؤسسات ومنظمات وهيئات فاعلة ضمن محيطه والتي اتفقت جميعها على ضرورة تحقيق المصلحة العامة لجميع الإفراد في المجتمع، أي أن جميع المؤسسات الحاملة لمفهوم المجتمع المدني تبحث في تنمية وتعزيز قيمة ومكانة الفرد من خلال دوره في هذا الاطار.

بيد أن الحقيقة تشير الى إن دور المجتمع المدني بالتأثير يتوقف أساسا على قيمة الإفراد العاملين فيه سواء كانوا ذكورا أم إناث ، فلكلا الجنسين أهمية كبيرة في إبراز القيمة الحقيقة لمؤسسات المجتمع المدني من حيث التأثير في البناء الاجتماعي العام. وبناءا على ذلك عدت المرأة احد أهم الفاعلين في عمل هذه المؤسسات والتي تعتبر اليوم تعتبر بمثابة المرجعية الاجتماعية التي يمكن أن تبرز المرأة العراقية من خلالها مكانتها وقيمة تأثيرها في المجتمع الذي تنتمي إليه، فعن طريق منظمات المجتمع المدني أثبتت المرأة جديتها في تأكيد ما هو ضروري للمجتمع سواء ما تعلق منها بصياغة قوانين او المساهمة مع الآخرين في صياغة سياسة عامة او تشريع قرارات لدرء الأخطار او الوقاية منها وغير ذلك ، معتبرة إن ذلك يدخل في نطاق حدود حقوقها المدنية الفردية والجماعية على حد سواء، إلا إننا يجب أن نغالي كثيرا في قيمة تأثير ذلك السلوك، بدليل المرأة العراقية – وبرغم تطور الحياة وانفتاحها – لازالت تناضل من اجل تحقيق قدرتها الكاملة كعضو مساو للرجل في المجتمع وبالقدر التذي اتاحته لها القوانين الشرعية والوضعية، فهي لم تزل تعاني من الكثير من المعوقات التي تشكل حجر عثرة إمام تأديتها لدورها المطلوب في المجتمع، الا انه وبرغم الصعوبات يبقى المجتمع المدني بتشكيلاته المختلفة خير وسيلة لأن تثبت المرأة العراقية دورها وعلى وفق قاعدة أنها تشكل نصف المجتمع مستعينة بالتجربة التاريخية تؤكد أن المجتمع الإنساني لم يكن في يوم من الأيام في غنى عن المرأة وان اختفى دورها في الظل او غاب عن الأنظار.

أولاً: مشكلة البحث.

تعد منظمات المجتمع المدني من أهم مؤسسات النظم السياسية – الاجتماعية التي تسعين بها مجتمعات الدول المختلفة في تحقيق نهضتها وتقدمها وتطورها ، فأهميتها تتحقق في ضوء الأنشطة والبرامج والفعاليات التي تؤديها لأفراد المجتمع الذي تعمل فيه، على هذا الأساس تعد هذه المنظمات احد أهم التشكيلات التي أفرزتها النظم الديمقراطية في العالم ومنها العراق ما بعد عام ٢٠٠٣ والذي شهد جملة من التحولات في بناءه الاجتماعي وعلى كافة الأصعدة ، ولعل إن احد أهم هذه التحولات تمثل بالسماح بتشكيل منظمات مجتمع مدني تأخذ على عاتقها

ممارسة الدور المنشود لها وبما يتفق مع متطلبات المرأة العراقي التي مثلت لها هذ المنظمات خير وسيلة لتعزيز مكانتها وكفاءتها كفاعل مؤثر في المجتمع العراقي، بناءا على ذلك جاءت هذه الدراسة لتبين هذا الدور من خلال التعرف على طبيعة دور المرأة العراقية في منظمات المجتمع المدني على وفق الوظائف التي تؤديها للمجتمع ، على وفق ماتقدم ستجيب هذه الدراسة على عدة تساؤلات:(ماذا نعني بمنظمات المجتمع المدني، وما مدى ارتباطها بخدمة وتنمية المجتمع وما طبيعة علاقتها بالدولة والفرد معا؟ ما علاقة دور وعمل المرأة العراقية في منظمات المجتمع المدني بمكانتها وقيمتها في المجتمع العراقي ؟ وما هي اهم المعوقات التي تقف حائلا دون تأدية المرأة العراقية لدورها في منظمات المجتمع المدني؟ وأخيرا هل إن منظمات المجتمع المدني العاملة في العراق لها القدرة الكافية والفعالة للحد من المشكلات التي تتعرض لها المرآة؟).

ثانيا: أهمية البحث

تكمن أهمية البحث من كونه يدرس الظاهرة الاجتماعية المتعلقة بدور وفاعلية المرأة العراقية في منظمات المجتمع المدني ومحاولة جمع المعلومات التي تتعلق بموضوع الدراسة لأجل معرفة أهمية دور المرأة العراقية وما يمكن أن تحققه هذه المنظمات على مختلف أنواعها و تشكيلاتها من وظائف تسهم في إبراز مكانتها، فالحقيقة تؤكد أن هذه المنظمات لعبت دورا كبيرا في تنشيط دور المرأة العراقية في عملية المشاركة الشعبية وذلك من خلال الوظائف التي تقدمها للمجتمع ، وهذه الوظائف هي بمثابة الخدمات التي تقدمها المرأة لمجتمعها وفي مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغير ذلك ، لذا تتجلى أهمية البحث من معرفة الأثر الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني للمرأة العراقية وخاصة في ظل المشاركة الفعالة لها وتزايد دور النساء العاملات في هذا المجال.

ثالثا: فرضية البحث

يقوم هذا البحث على اثبات فرضية قوامها: (ان منظمات المجتمع المدني عززت من فاعلية المرأة العراقية كفاعل اجتماعي له القدرة على ضمان حقوقه وامتيازاته في ظل مجتمع لازالت فيه القيم والعادات والتقاليد الاجتماعية تقيد ادوارها الاجتماعية والسياسية بشكل كبير)

رابعا: أهداف البحث

يستهدف بحثنا إلى تحقيق جملة من الأهداف والتي يأتي في مقدمتها:

١.يهدف البحث إلى معرفة طبيعة الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في البناء الاجتماعي العام.

٢.معرفة دور المرأة العراقية في تشكيلات المجتمع المدني المختلفة وما أضافته لدورها في كافة الجوانب ذات العلاقة بحياتها الاجتماعية.

٣.التعرف على دور منظمات المجتمع المدني في حث المرأة العراقية على ممارسة دورها من خلال الاستعانة بحقوقها المكتسبة بقصد إثبات جدارتها بإدارة وتنظيم المجتمع .

٤.محاولة التوصل إلى بعض المقترحات والمعالجات والتي من شأنها حماية المرأة في العراق من اجل ارتقاء بدورها التنموي.

٥.معرفة أهم العقبات التي تقف عائقا أمام ممارسة المرأة العراقية لممارسة دورها المنشود من خلال هذه المنظمات ، وضرورة حثها على الدفع بها من اجل تأسيس مراكز ثقافية واجتماعية وتشكيل لجان نسائية من اجل الدعم المثالي للنساء لأجل ان تمارس دورها كالآخرين في المجتمع.

المبحث الأول

المجتمع المدني ، دراسة في المفهوم

يعرف عرف (هابرماس) المجتمع المدني بأنه: كل التنظيمات والمنظمات التطوعية غير الحكومية التي تعبر عن جماعة المصالح وتؤكد فكرة النفع العام، وتشمل النقابات والاتحادات والحركات اجتماعية والكيانات دينية التي تعمل مستقلة عن الحكومة[١]. إما جون لوك فعرفه بـ: الميدان والحيز الذي يتكون من فاعلية الإفراد الذين يمتعون بالحرية في مجال القانون والقواعد العامة وبشكل مستقل عن إرادة وقرار السلطة السياسية او الحاكم[٢]، إما كارل ماركس فقد عرفه: بأنه مجالا للصراع الطبقي وهو يشكل كل الحياة الاجتماعية مثل الدولة[٣]، وعرفه البعض على بانه مجموعة من المؤسسات والتنظيمات التطوعية الحرة التي تملا المجال العام بين الأسرة والدولة لتحقيق مصالح أفرادها ملتزمة في ذلك بقيم ومعايير الاحترام والتراضي والتسامح والإدارة السليمة للتنوع والخلاف[٤].

ماتقدم يشير الى ان لمفهوم المجتمع المدني تصورين أساسيين :

الأول: المفهوم الواسع الذي يستوعب البنى والمؤسسات التقليدية والحديثة معا فيعرف المجتمع المدني بأنه مجموعة من المؤسسات والفعاليات والأنشطة التي تحتل مركزا وسطا بين العائلة باعتبارها الوحدة الأساسية التي ينهض عليها البنيان الاجتماعي والنظام القيمي في المجتمع من ناحية، والدولة ومؤسساتها وأجهزتها ذات الصبغة الرسمي من ناحية أخرى ، وبناء عليه فان مؤسسات المجتمع المدني تشمل المؤسسات التقليدية الاجتماعية مثل العشائرية والقبلية والطائفية

إضافة إلى المؤسسات الحديثة مثل الجمعيات والنقابات والأحزاب والأبنية والاتحادات والتعاونيات ومنظمات حقوق الإنسان .

الثاني: المفهوم الضيق الذي يحصر المجتمع المدني في المؤسسات الحديثة فيعرفه بأنه مجموعة من المنظمات والممارسات التي تنشا بـ" الإرادة الحرة" لأبناء أي مجتمع في استقلال نسبي عن المؤسسات الإرثية مثل الأسرة والعشيرة والقبيلة من ناحية وعن الدولة من ناحية أخرى[٥].بذلك يمكن ان نعرف المجتمع المدني بـ: مجموعة من الأبنية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والقانونية والتي تنتظم في إطارها شبكة معقدة من العلاقات والممارسات بين القوى او التكوينات الاجتماعية في المجتمع ، ويحدث ذلك بصورة دينامية ومستمرة من خلال مجموعة من المؤسسات التطوعية التي تنشا او تعمل باستقلالية عن الدولة.

من المؤكد إن المجتمع المدني بصيغته الحالية لم يكن وليد الصدفة او انه تطور دفعة واحدة ، بل ان ظهور هذا المفهوم كان نتاجا طبيعيا لتطور المجتمع البشري على مر العصور، حيث ترافق تشكيله وتكوينه مع مراحل التطور الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي للمجتمعات البشرية حيث تطور خلالها المفهوم وتراكمت من خلالها المعارف والخبرات الخاصة به[٦].

ويشير علماء الآثار انه لطالما ان المجتمع المدني هو قبل كل شيء "مجتمع المدن" والذي يشكل مرحلة تطور أعلى من المجتمعات القبلية والريفية، فهذا يعني أن ارض الرافدين انفردت بظهور أول نظام لدولة المدينة في التاريخ البشري، والتي نقلت للبشرية من عصور ما قبل التاريخ إلى عصر الكتابة والتاريخ بعد ظهور الحضارة السومرية الناضجة[٧] ، لكن غالبية الباحثون بشأن المفهوم يجمعون على ان المجتمع المدني يرجع في جذور نشأته إلى الفكر السياسي والفلسفي الغربي القديم وتحديدا إلى الحضارة اليونانية، حيث أشار إليه أرسطو باعتباره (دولة المدينة) ولم يكن يميز في فلسفته السياسية بين المجتمع والدولة ففهمهما على انهما واحدا[٨] وقد الفيلسوف دعا ارسطو إلى تأسيس مجتمع سياسي "برلمان "تسود فيه حرية التعبير و يقوم بتشريع القوانين التي تحمي العدالة والمساواة ، وقصر حق المشاركة فيه على الرجال واستبعد المرأة والعمال والغرباء من ذلك الحق او حق المواطنة[٩] هذا يعني إن التمييز بين الدولة والمجتمع المدني لم يكن موجودا آنذاك، واستمر الحال في التفكير السياسي الأوربي القديم فالدولة يقصد بها مجتمع مدنيا إنما تمثل مجتمعا سياسيا أعضاءه هم المواطنون الذين يعترفون بقوانين الدولة ويتصرفون وفقا لها[١٠] إما في عصر الإمبراطورية الرومانية فيؤكد العلماء إن حالة المجتمع المدني كانت قد ارتبطت بشخص الحاكم الإمبراطور والذي يمكن ملاحظته من

خلال النظرية السياسية التي تؤكد إن كل سلطة وكل حق في وضع القوانين يعودان إلى الشعب الروماني والذي تنازل بدوره عن هذه الحقوق للإمبراطور[١١] وبقى الحال عليه حتى نهاية العصور الوسطى ودخول أوربا في فترة عصر النهضة حيث تشير معظم الدراسات والبحوث إلى أن المجتمع المدني من حيث المفهوم والتشكيل هو وليد ذلك حيث ارتبطت نشأته بعصر النهضة الأوربية التي شهدت فيها القارة الأوربية وتحديدا في النصف الثاني من القرن السابع عشر تحولات كبيرة في الميادين الاجتماعية والسياسة والاقتصادية حينما تم انتقال من النظام الإقطاعي إلى النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي البرجوازي[١٢].

وقد لعبت الثورة الصناعية دورا كبيرا في تعزيز وجود مؤسسات المجتمع المدني في الغرب وبنائها على أسس قانونية ومشروعية متجذرة في أعماق المجتمع والوعي الاجتماعي في أوربا[١٣] وبعد ذلك بدأ المجتمع المدني يؤثر شيئا فشيئا في إطار الرؤية الشاملة التي بدأت تتبلور مع تحديد ماهية الدولة وطبيعة السلطة واليات عملها وكيفية انتظام عمل المؤسسات في إطار الدولة الذي ينطوي تحت لواء هذه الدولة ، وهنا بدأ مفهوم المجتمع المدني يركز على مبدأين أساسين هما "المواطنة والديمقراطية" وكيفية تربية المواطن ليعيش في مجتمع مدني حقيقي[١٤] لكن استقلالية هذا المفهوم بدأت فكرا وممارسة في عصر التنوير حيث استخدم لأول مره كمرادف لكلمة مجتمع عملي وليشير الى مجموعة من الناس الذين يسكنون المدن وأصبح المفهوم لينسب فضاء الحضارة الأوربية الحديثة وتحديدا إلى دائرة السياسة والدولة والعالم الواقعي والعلماني ،ثم اخذ المعنى أكثر تخصصا في الأعمال الفكرية والفلاسفة العقد الاجتماعي فكان المجتمع المدني مرادفا للمجتمع المتحضر الذي لا تحكمه دولة استبدادية وطبائع الناس فيه مهذبة في مقابل المجتمع البربري الذي ينعدم فيه الأمن والأخلاق[١٥] فظهر ما يسمى بالديمقراطية البرجوازية "التي راحت تؤسس على إنقاص الملكيات المطلقة ، انطلاقا من نظريات بعض الفلاسفة الذين قادوا حركة التنوير في أوربا ومنها نظرية "العقد الاجتماعي" ألتي نادى بها كل توماس هوبز وجون لوك جان جاك روسو وما رافق ذلك من ظهور ما يسمى بالسيادة الشعبية[١٦].

وبعد ذلك اكتسب المجتمع المدني قوة فعل سياسي مع اهتزاز الدولة القومية او الدولة – الأمة بعد الحرب العالمية الثانية ، ومن ثم شكل خط المواجهة لسيطرة الأحزاب البينية على مجتمعات أوربا الشرقية .بعد ذلك لعب المجتمع المدني دورا رياديا في ظهور الديمقراطية بإشكالها المختلفة ، خصوصا حين اقترن بفكرة "المجال العام " تلك المساحة التي يتفاعل فيها المواطنون بعيدا عن تأثير السلطة السياسية وتوجيهها، ومنذ سبعينات القرن الماضي عرف المجتمع المدني صعودا اجتماعيا بعد الانتكاسات التي تعرضت لها حكومات العديد من الدول وبعد العجز الوظيفي الذي

أصابهما ، فأصبحت الدولة في حاجة إلى مساعدة نشاطات القطاعات المدنية ، تحت شكل من "أمدادية جديدة "قي قضايا الرعاية الاجتماعية وغيرها[١٧]. إن ما عرفه المجتمع المدني في القرنين التاسع عشر والعشرين من تطور جنح به أحيانا في اتجاه المغايرة والاختلاف مع النحو الذي ظهر به في كتابة الرواد الأوائل في القرنين الأولين إن هو الا نوع من التخلص التجريدي لما عرفته كل من الدولة والمجتمع المدني من تحول وتطور سواء من حيث البناء الداخلي او الذاتي لكل منهما او من حيث العلاقة التي تقوم بينهما ، فالدولة لها إرادة في السيطرة او في الاحتواء وتكون اما المجتمع المدني فلديه نزوعا نحو المزيد نحو الاستقلالية والتمايز عن الدولة ودعوة إلى التقليل من ثقل حضورها[١٨].

اما في المحيط العربي فيشير مفهوم المجتمع المدني إلى تصورات ودلالات مختلفة ، سواء من حيث مضمونه أم من حيث تنظيماته ، ويرجع ذلك إلى جملة من الأسباب التي تكمن في نشأة هذا المفهوم المرتبطة بواقع المجتمعات الصناعية الرأسمالية الغربية ، وتباين مضموناته تبعا لصيرورته التاريخية في الفكر الفلسفي الغربي الكلاسيكي مرورا بالليبرالي والماركسي وصولا إلى الفكر الحديث ، والتوظيف السياسي والإيديولوجي في المجتمع العربي تبعا للمدارس الفكرية الاجتماعية و القومية والدينية والماركسية وغيرها[١٩] وهذا يعني إن ميلاد مفهوم المجتمع المدني ونشأته وتطوره في العالم العربي مرتبط بميلاد ونشأة وتطور الدولة الحديثة او بالأحرى التطور الحديث لها، وهذا يعني انه لا يكاد يعقل التفكير في المجتمع المدني مع إقصاء والفاء تامين الدولة وإنما هما مجالان ملتحمان اشد ما يكون الالتحام حيث لا يوجد بينهما افتراق وتباعد ، وقد يصح إن نستعين في تصور ذلك بمثال قطعة النقد الواحدة ووجهيها ، او بمثال الثمرة وقشرتها المغلفة والملتصقة بها التي لا تكون إلا بها وبالتالي فلا يكون التفكير في المجتمع المدني ممكنا إلا باعتبار الدولة الحديثة افقاً أخر للنظر والعمل معا[٢٠].

المبحث الثاني

دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز مكانة المرأة العراقية.

تزداد أهمية المجتمع المدني لما يقوم به دور في تنظيم وتفعيل مشاركة الناس في تقرير مصائرهم ومواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم وتزيد من إفقارهم، وما يقوم به من دور في نشر ثقافات خلق المبادرة الذاتية، وبناء المؤسسات، والإعلاء من شان المواطن، والتأكيد على إرادة المواطنين في الفعل التاريخي وجذبهم إلى ساحة الفعل التاريخي والمساهمة بفعالية في تحقيق التحولات الكبرى للمجتمعات حتى لا تترك حكرا على النخب الحاكمة[٢١]. بناءا على ذلك لم المجتمع المدني يوما ما كياناً او تنظيماً خُلق لصالح طائفة دون أخرى وإنما يشمل الأطراف

جميعهم دون تمايز بهدف إخراجهم من حالة إلى حالة أخرى من اجل مساعدتهم على الارتقاء للأفضل، وهذا يشمل دون ادنى شك المرأة باعتبارها طرف اساسي في الارتقاء بالمجتمع نحو الاحسن[٢٢] على هذا الأساس فان واقع المرأة في منظمات المجتمع المدني لايشار لها على أنها أنثى او زوجة فحسب، بل هي فضلا عن ذلك مواطنة لها حقوق وعليها واجبات كما الذكر. بمعنى إن المرأة ليست موضوعا تابعا او خاضعا او مُمْتَلَكَاً بل هي ذات فاعلية لا تنحصر في المنزل بل تتعدى ذلك إلى مجالات أوسع[٢٣].

لذلك تنظر منظمات المجتمع المدني للمرأة على إنها إحدى مكوناتها وجزء أساسي ورئيسي في بناء نسيجها العام وشريك في التسمية ، لذا كان الاهتمام منصبا على ان تضطلع مؤسسات المجتمع بدور بارز في حماية المرأة وضمان حقوقها كاملة غير منقوصة والاهتمام ببرامجها التنموية[٢٤] وان تحقيق الهدف المتمثل في إشراك المرأة والرجل في عملية صنع القرار من شانه إن يؤدي إلى توازن يعكس بصورة أدق تكوين المجتمع، ولذا كان إشراك المرأة في الحياة الاجتماعية . السياسية تؤدي دورا بالغ الأهمية في عملية النهوض بهما[٢٥] فالمشاركة الاجتماعية . السياسية للمرأة تمثل دليلا على وعي المجتمع لذاته وحضارته فالمشاركة هي ظاهرة حضارية كما هي ظاهرة اجتماعية . سياسية، وحينما يصل المجتمع إلى مرحلة متقدمة من الرقي والتقدم ، فان مسالة المشاركة المجتمعية تصبح من القضايا الأساسية ، والحقيقة تؤكد إن مشكلة المرأة في الحياة الاجتماعية ليست في جوهرها قانونية دستورية ، ذلك إن الدستور والقانون في الحياة لا يضعان عقبات في وجه المشاركة المرأة ، وان المرأة تشارك في تنفيذ القرارات والتوصيات كمنفذه للقرارات وليست كصانعة لها وهذا ما يرفع من قيمتها ككائن اجتماعي فاعل[٢٦].

بالنسبة للمرأة العراقية ودور منظمات المجتمع المدني في تعزيز قيمتها ودورها كفرد اجتماعي فاعل ، فواقع الأمر يؤكد إن المرأة العراقية كافحت من اجل نهضتها رغم العراقيل التي وضعت في طريقها ، فقد ناضلت المرأة العراقية طويلا من اجل بيان أهمية دورها في المجتمع العراقي . إما المجتمع المدني فقد كان العراق في مقدمة الدول التي عملت على تشريع أنظمة وقوانين تنظم عمل الجمعيات والمؤسسات غير الحكومية. فقد تم وضع أول تشريع للجمعيات لسنة ١٩٢٢ واستمر هذا القانون حتى عام ١٩٥٤ وبعد ذلك بقى المجتمع المدني يناضل إلى ما قبل عام ٢٠٠٣ من اجل الاستقلال عن الدولة وكانت تنعت المنظمات الدولية غير الحكومية القليلة العاملة في العراق بأنها جاسوسة ، وبالتالي كان مفهوم المنظمات غير الحكومية وثقافة المجتمع المدني غير مألوفين ، لكن بعد العام ٢٠٠٣ تم إنشاء العديد من منظمات المجتمع المدني خاصة مع وصول أعداد هائلة من المنظمات غير الحكومية العالمية مما انعكس إيجابا

على التصور الشعبي على أهمية تشكيل مثل هكذا مؤسسات ، مع ذلك بقي المجتمع المدني يشتكي من التحديات التي يواجهها في الدفاع عن نفسه والدفاع عن حيز العمل ، فالقانون الذي ينظم نشاطات المنظمات غير الحكومية يمنح السلطة التنفيذية صلاحيات كاملة بان تحرم منظمة غير حكومية من الوضع القانوني او تعلق هذا الوضع او تلغيه[٢٧].

ونظرا لوجود العديد من السلبيات التي تكتنف هذا الأمر ، فقد عقدت المؤتمرات والندوات من قبل وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني ومن قبل المنظمات غير الحكومية لمناقشة ذلك وما يكشفه من لبس وغموض ، وقد خرجت هذه المؤتمرات بالعديد من المقترحات تناول وضع الحلول لهذه السلبيات وقدمت العديد من المشاريع لقانون جديد ينظم عمل المنظمات غير الحكومية في العراق ، فقد أصدرت وزارة الدولة لشؤون المجتمع المدني مسودة قانون المنظمات غير الحكومية يضم في متنه ٤٢ مادة[٢٨].

فبعد ثورة عام ١٩٢٠وتمركز الملكية في البلاد ظهرت العديد من التنظيمات السياسية إلي دعت تعزيز دور المرأة في المجتمع وعلى اثر ذلك نشأت العديد من التنظيمات النسائية ذات الوجه الديمقراطي ساهمت إلى حد ما في أهمية النساء في مختلف الميادين[٢٩] ففي عام ١٩٢٤ افتتح أول نادي تسوي يحمل اسم نادي النهضة النسائية وتألفت الهيئة الإدارية من أسماء الزهاوي ونعيمة السعيد وماري عبد المسيح وفخرية العسكري زوجة جعفر العسكري فتسارعت من جريدة العراق آنذاك إلى الترحيب به معتبرة ان افتتاح النادي يعد انتصارا للحرية والمساواة[٣٠] وقد عملت هذه المنظمة على المطالبة بالتعليم والعمل والتحرر للمرأة، الأمر الذي ساهم على ظهورها في ميدان الحياة الاجتماعية ، وفي عام ١٩٣٣ تأسس الفرع النشوي للهلال الأحمر في بغداد وبرعاية الملكة عالية وبقي حتى عام ١٩٤٥ حيث اخذ على عاتقه مهمة الأعمال الخيرية والخدمات الاجتماعية وبذلك يضل فرع الجمعية النسوية هو الوحيد الذي ذلك يمارس نشاطه حتى الوقت الحاضر[٣١].

وفي عام ١٩٣٧ تأسست جمعية المكافحة العلل الاجتماعية ، وقد أسستها سارة الميالي مع نخبة من السيدات العراقيات وهي أول جمعية نسويه تحصل على إجازة رسمية وكان وصفها يشمل محاربة الفقر والجهل والمرض بالإضافة إلى محاربة المشكلات وإنقاذ مدمني الخمر[٣٢].وفي عام ١٩٣٨ تأسست أول جمعية بيوت الأمة الفرع النسائي الجمعية خاصة بالنساء في بغداد وكان يهدف إلى مكافحة الأمية المتفشية بين غالبية الطبقة الشعبية في البلاد ، فقامت الأعضاء فيه يفتح مدارس نسائية في بغداد وقد تطوعت عدد من الأعضاء للمساهمة في تعليم الأمهات بالمجان ، وقد استمر الفرع بأداء مهمته الثقافية حتى قامت الحرب الفلسطينية

فاضطر إلى غلق المدارس ليقوم بمساعدة اللاجئين العرب ، وفي الوقت الذي كان يكافح فيه الأمية والجهل وتعهده بقضية اللاجئين العرب ، كما وانه قام بإنشاء مؤسسة لرعاية فقيرات الشعب العراقي من المواطنات اللاتي حرمن من عطف الوالدين[٣٣].

وفي عام ١٩٤١تاسس الاتحاد النسائي العراقي والذي كرست فيه العضوات ساعات فراغهن في خدمة المجتمع[٣٤] وقد كان لهذا الاتحاد علاقات وروابط مع الاتحاد النسائي العربي العام والاتحاد النسائي الدولي ورابطة المنظمات العائلية والدولية وكانت غايته إفهام المرأة العراقية ما هو العالم وما هي واجباتهما السامية في المجتمع وقد مارس هذا التنظيم ادوار مهمة داخل المجتمع العراقي مثل اهتمامه بإلغاء حالة البغاء العلني في العراق ودفع الحكومة إلى إلغائه، كما وضعظت على الحكومة من اجل إنشاء مؤسسات بالمجرمين الأحداث[٣٥]

وفي عام ١٩٤٢ تأسست جمعية الرابطة النسائية وكان هدفها رفع مستوى المرأة الثقافي وذلك عن طريق المحاضرات العلمية والمناقشات الأدبية ومكافحة الأمية ونجحت هذه الجمعية بتأسيس مجلة نسائية وأعلنت رسميا عام ١٩٥٩، وكان رئيستهما نزيهة الدليمي أول وزيرة للحكومة العراقية يعد الإطاحة بالنظام الملكي عام ١٩٥٨، نتيجة لكل ذلك بدا الدور الاجتماعي السياسي للمرأة العراقية يتزايد بشكل مؤثر وقد وصل هذا الأمر إلى المديات العربية والعالمية من خلال نشاطات جمعياتها، فعلى المستوى الخارجي ساهمت المرأة العراقية في العديد من المؤتمرات العربية والعالمية . إما على المستوى الداخلي فقد تمكنت المرأة من تحقيق أهدافها وقد تمثل أول بوادر هذا الأمر عام ١٩٥٩ بصدور قانون مدني ينظم الأحوال الشخصية[٣٦].

وقد شهد عقد الستينات والسبعينات وبداية الثمانينات صدور بعض القرارات التي أعطت للمرأة ادوار تتفق مع قيمتها الاجتماعية ، وتعد سنوات الثمانينات والتسعينات اشد سنوات القسوة على المرأة العراقية فالحرب مع إيران ثم حرب الخليج الثانية وما تبعها من سنوات الحصار الاقتصادي تركت تداعياتها على واقع المرأة العراقية[٣٧] وقد عملت هذه الإحداث جميعها على تفكك المؤسسات الاجتماعية و ضعف المؤسسات السياسية والمدنية ، كما تم اختراق المجتمع المدني وتحول مؤسساته ومنها المنظمات النسائية إلى أجهزة مرتبطة بالدولة[٣٨].

بعد عام ٢٠٠٣ وما نتج عنه من سقوط النظام الديكتاتوري في العراق مع وتغيير شكل الحياة السياسية الى نمط جديد قائم على الديمقراطية والتي استخدمت كشعار لأجل تحقيق مبدأ المشاركة السياسية الأوسع سواء للإفراد والجماعات او التنظيمات، فدخلت منظمات المجتمع المدني ضمن هيكل النظام السياسي الحاكم في العراق، لتكون مهمتها إرساء نمط جديد للعلاقة تكون متوازنة بين الإفراد العاملين ضمن هياكله المختلفة وبين الدولة والمنظمات السياسية

الأخرى من جهة أخرى[٣٩]. لتمثل فترة ما بعد عام ٢٠٠٣ نشاطاً متزايداً لمنظمات المجتمع المدني على الساحة العراقية حيث تزايدت عدد المنظمات النسائية ليصل عددها الى ٩٠ منظمة رسمية كان لها دور مميز دور مميز في الحركة النسائية، وهو ما فتح الباب الى تزايد المنظمات والهيئات التي تعنى بحقوق المرأة العراقية، فكانت حصة منظمات المجتمع المدني منها مايقارب على ٤٠٠ منظمة معنية بشؤون المراة العراقية فقط. الى جانب العديد من الهيئات التي ارتبطت الكثير منها بالكتل والاحزاب السياسية، وكان من اهم انجازات هذه الهيئات هو مشاركة المرأة العراقية بعملية صنع القرار، وكان هذا المنجز كنتيجة للضغوطات التي مارستها المنظمات النسوية على الاحزاب من اجل تضمين برامجها وقانون العمل فيها بمادة ضامنة لشراكة المرأة في الحياة السياسية كما أقرها الدستور العراقي، وهذا ما اتاح للمرأة العراقية مساهمة فاعلة في كل العملية السياسية[٤٠]. يعتبر وجود منظمات محلية لها فاعلية وإستدامة، واقعا ايجابياً في العراق ما بعد العام ٢٠٠٣، فقد شكلت شبكة النساء العراقيات، وهي عبارة عن تجمع يضم أكثر من ثمانين منظمة من مختلف أنحاء العراق، وممولة من قبل الأعضاء أنفسهم، ولم تؤثر الإنقسامات في المجال السياسي على جهودهم الجماعية. وقد استطاع هذا التجمع الديمقراطي المدني المستقل، وغير التابع ألية جهة سياسية، الذي يؤمن بأن تقدم المرأة هو المقياس الحقيقي لتقدم المجتمع. وتستهدف الشبكة تنسيق جهود المنظمات والتجمعات النسائية غير الحكومية في بناء الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان، والعمل على القضاء على العنف وكل مظاهر التمييز ضد المرأة، في العراق الجديد[٤١].

ولعل إن أول بوادر العمل المنظم لهذه المؤسسات هو تمكن المنظمات النسوية من إلغاء قرار مجلس الحكم الانتقالي للقرار (١٣٧)*الذي حاول فيه أعضاء مجلس الحكم آنذاك تقييد حرية المرأة العراقية و فرض شروط صعبة عليها في الإرث والزواج والشهادة أمام المحاكم ، لذلك فان إلغاء هذا القرار جاء كنتيجة الضغوط المنظمات النسوية على اختلاف انتماءاتها وعلى وجه التحديد منظمات المجتمع المدني التي كان لها الدور الاكبر في هذا المجال، وهو ما دفع مجلس الحكم المؤقت الى الاستجابة لهذه الضغوط وعمد إلى إلغاء القرار[٤٢] وقد عد الغاء قرار (١٣٧) في ٢٠٠٤/٤/٢٧ أول فعل جسد وحدة وفاعلية العمل النسائي في العراق في بداية انطلاقته بعد عام ٢٠٠٣، وبإلغائه برهنت الحركة النسائية على مستوى عالي في الوعي، والتنظيم، والمبادرة[٤٣]

ولعل ان المتتبع لدور المرأة العراقية في منظمات المجتمع المدني سيجد ان ثمة انشطة نسوية أثبتت فيها المرأة العراقية مكانتها كفاعل اجتماعي يثبت أثره من قيمة الدور الذي تقوم به،

فقد انتظمت النساء المنتميات الى هذا النوع من الهيئات في مجموعة واسعة من الأنشطة لعل من أهمها ثلاثة فئات هي[٤٤]:

١.تعميم الوعي بالديمقراطية وحقوق الإنسان

لقد عملت الناشطات السياسيات العراقيات على مبادرات تهدف إلى تعميم الوعي والتثقيف بشأن الديمقراطية وحقوق الإنسان، بالاستناد إلى مرجعيات قانونية ذات صفة دولية من قبيل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو)، وقرار مجلس الأمن ١٣٢٥. تشمل هذه المبادرات التدريب على تعميم مراعاة منظور الجندر (او النوع الاجتماعي)، والمهارات الإعلامية والتنظيمية والقيادية. وقد عُقدت اجتماعات ومؤتمرات عديدة في فترة صياغة الدستور العراقي لعام ٢٠٠٥ لشرح العناصر الأساسية للمؤسسات الديمقراطية والانتخابات والحقوق الدستورية. كانت النساء العراقيات في طليعة الحملات التي تشجع المشاركة في كل من الانتخابات والاستفتاء على الدستور الجديد. تكشف هذه الفئة المحددة من النشاطات والإجراءات عن دور قوي للنشاط الاجتماعي والسياسي للنساء العراقيات

٢.العمل الإنساني والصحي والاجتماعي والتعليمي

تشير الدلائل الواقعية الى أن منظمات المجتمع المدني النسوية عملت بصفتها بدائل فعلية لمؤسسات الدولة لأجل تقديم والخدمات الأساسية للمواطنين، وخاصة المتعلقة منها بالرفاه والرعاية. وهنا نجد ان هذه الأنشطة كانت متنوعة للغاية وغطت أنواعًا مختلفة من الاحتياجات مثل توزيع المخصصات للعائلات الفقيرة والأرامل والمعوقين؛ والمساعدة في السكن والكهرباء والمياه الجارية؛ وافتتاح دور الحضانة ودور الأيتام والعيادات الصحية المجانية؛ ومحو الأمية والخياطة والتدريب على الحاسوب؛ وحملات تثقيفية حول النظافة، وسرطان الثدي، واحتياجات الأمومة، وخدمات المساعدة القانونية للنساء المعنفات. تنفذ أغلبية هذه الأنشطة بالشراكة مع الوزارات المعنية، على الرغم من حقيقة أن أغلبية التمويل هو من المساعدات الدولية. تشمل هذه الفئة أيضًا المبادرات التي تمولها المنظمات الدولية والشركات الأجنبية الخاصة بالعمل الخيري وتحت عنوان "تمكين المرأة"، مثل مشروعات الأعمال الصغيرة والائتمانات الصغيرة وغيرها من الانشطة التي تعزز من مكانة المرأة العراقية.

٣.تشكيل مجموعات الضغط السياسي وتعبئة صفوف المجتمع المدني.

لم تكن منظمات المجتمع المدني في العراق بعيدة عن المشهد السياسي بل حاولت ان تفرض نفسها في ملفاته الساخنة، فقد شخذت همة المرأة العاملة فيها على المضي بتبني وسائل قانونية بينت فها فاعليتها كعنصر مشارك في الحياة السياسية، فقد طالبت عبر انشطة متعددة بضرورة

إنهاء الاحتلال ورحيل القوات الأجنبية وعبرت عن ذلك من خلال تحرّكات اوضحت فيها موقفها من انتهاكات الاحتلال، واتخذت شبكة النساء العراقيات العاملات في هذه المنظمات موقفًا قويًا فيما يتعلق باستقلال العراق عن التدخل الأجنبي، وندّدت بانتهاكات حقوق الإنسان من قبل المحتل . كما واطلقت برامج تعبوية لزيادة وعي المجتمع بشأن استعادة السيادة، كما وشاركت بعض الناشطات اللواتي في مظاهرات عبرت فيها عن فرحتها برحيل الجنود في نهاية عام ٢٠١٠، الى جانب ذلك ركّزت الناشطات في منظمات المجتمع المدني حراكهن على الوضع القانوني للمرأة في الدستور وقانون الأحوال الشخصية، بالإضافة إلى قضايا السياسات والعنف الطائفي ، وتوافر الخدمات العامة والرعاية الاجتماعية، واستنكار سوء الإدارة وإدانة الفساد السياسي. وإلى جانب ذلك ، شكّلت ناشطات المجتمع المدني طليعة الحراك بشأن قوانين الرفاه والحماية الاجتماعية، ومكافحة الفساد، والدعوة إلى حرية التعبير، وانتقاد الرواتب الحكومية العالية للمسؤولين في الدولة ومأسسة الفساد. شاركت أغلبية الناشطات المستقلات في المجتمع المدني في المبادرة المدنية للحفاظ على الدستور التي أُطلقت في عام ٢٠١٠ لممارسة الضغط على الحكومة، وكذلك في التعبئة وتشكيل مجموعات ضغط لشجب "الإرهاب" والطائفية وعدم كفاءة الدولة في توفير الخدمات العامة الأساسية. كما أثارت الناشطات قضية المفقودين وسجناء حملة مكافحة الإرهاب الذين لا يزالون محتجزين من دون محاكمة، فضلًا عن استخدام قوات الشرطة والأمن للعنف. واخيرا نقول لقد اتاحت العملية السياسية دورا كبيرا للنساء العراقيات العاملات في المجتمع المدني على المشاركة الواسعة، وهو ما يدلل فاعليتها كصاحبة قرار لأول مرة في العراق، مجسدة بذلك ظاهرة جديدة تنم تفاعل المرأة مع التطورات السياسية والاجتماعية التي تشهدها البلاد.

المبحث الثالث

معوقات عمل المرأة العراقية في منظمات المجتمع المدني

إن ما تشهده المجتمعات في جميع دول العالم من دعوة صريحة لتفعيل المجتمع المدني او لإنشاء لجان مجتمع مدني وتنامي تكوين المنظمات غير الحكومية في أكثر من قطاع ومجال يعبر أحسن تعبير عن حضور هذا المفهوم لدى النخبة الحاكمة واعتبارها أداة لعبور الأزمة وتجاوزها . إلا إن المجتمعات العربية بشكل عام والمجتمع العراقي بشكل خاص لا تزال في الغالب منقوصة الممارسة لحقوقها محدودة التمتع بالحريات وخاصة مع موضوعات المرأة التي تعتبر في أكثر الفئات المستضعفة في المجتمع المدني وذلك لانعدام المساواة في الفرص المتاحة أمامها[٤٥] لذلك تبقي فاعلية المرأة بوصفها فردا فاعلا داخل تنظيمات المجتمع المدني غير مؤثره

كما إن درجة تأثير هذه المنظمات في رفع مكانه ودور المرأة في المجتمع العراقي تبقى محدودة ، ويمكن إرجاع هذا الأمر إلى عدة أسباب:

١.يعد الواقع الاجتماعي بعاداته وتقاليد وقيمه الذكورية هو العائق الأكبر في مجال مساهمة المرأة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فالمجتمع العربي – العراقي هو مجتمع ذكوري لا وظيفة أساسية منه للأنوثة لذلك فان المجتمع يسعى إلى تحقيق وتثبيت وهيمنة حقوق الذكر[٤٦] هذا الأمر فرض ظاهرة عدم المساواة بين الجنسين وجعلت من المرأة واحد من اثنين إما ولوده وزوجة مطيعة لا تخرج من دارها ولا تقصر في خدمة زوجها ورعاية أطفالها وإما جسد أنثويا وأداة للإغراء والغواية ،هذا ادعاء شائع إلى اعتبار المرأة ادني من الرجل[٤٧].

٢.تجذر صفة القوالب النمطية والوصم. إذ لازالت المرأة العراقية تعاني من وجهات النظر التي تقول إنها عاطفية للغاية أو إنها تفتقر للذكاء، الأمر الذي يحد من قدرتها على إسماع صوتها وإحداث التأثير. فعندما يقول الرجل شيئاً ما يعتبره الناس مهماً، وعندما تقول المرأة الشيء نفسه، لن يؤخذ كلامها على محمل الجد، والسبب في ذلك لايرى المجتمع في كلام المرأة أي قيمة وهو ما يدفع بهن إلى فرض رقابة ذاتية على أعمالهنّ وطموحاتهن. فالمجتمع فرض عليها أن تحلم على قدره الأحلام الصغيرة. ويفترض بالمرأة أن تعرف حدود المجتمع وحدود أهلها كي لاتصاب بصدمة، اي يجب عليها أن تعيش على مستواها[٤٨].

٣.لازالت السلطة السياسية في بلدان العالم العربي تقبض على المجتمع المدني بتنظيماته وهياكله المتعددة ، فمعادلة التسلط والاحتكار الفعال لمصادر السلطة والقوة من جانب حكام هذه الدول أحدثت اختراقا ظاهرا للمجتمع المدني ومصادرة إشكاله الأولية ومنع تبلور أي تكتل متميز بداخله[٤٩] وهذا ما اثر كثيرا في ممارسة هذه المنظمات لدورها في الدفاع عن حقوق المرأة.

٤.لازالت المرأة تعاني في المجتمعات العربية و منها المجتمع العراقي، إذ لا تتمتع بالفرص نفسها التي يمتع بها الرجل بالنسبة للمشاركة السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، فهي لازالت محدودة بالنسبة للمرأة فعلى الرغم من كثرة القوانين التي صدرت في الفترة الأخيرة لصالح مساواة المرأة بالرجل في ممارسة حقوقها المختلفة السياسية والاقتصادية ....الخ وإزالة كل أنواع وأشكال التميز ضد المرأة ، فان هذه القوانين لم تضمن حصول المرأة على حقوقها وفي كافة المجالات. حتى بدت مقولة: "إن المرأة هي نصف المجتمع" غير واقعية لأنها لا تحصل على ذلك، لأن الرجال هم الذين يسيطرون على المجتمع[٥٠]

٥.إن المرأة ما تزال تتصور إن دور إلام هو الأساس في حياة المرأة وهذا يعني انه بالرغم من خروج المرأة إلى العمل وتغير وضعها فهي لا تزال تعتبر دورها الأساسي الزوجة ، الأمومة ،

ومن ثم يأتي بعد ذلك بالدور الثاني المتمثل بالتعليم والعمل[٥١] بالإضافة إلى هيمنة الحاجز النفسي والاجتماعي والفكري الذي لا يسلم بحقوق المرأة كاملة فالمجتمع العربي لايزال يرفض حقيقة إن المرأة تمثل فردا فاعلا في المجتمع ، ولعل إن مسالة التفكير هذه مردها إلى دور الأسرة التي غرست في شخصية الذكر والأنثى إن هناك فروقا نفسية واجتماعية إضافة إلى الفروق الفسلجية والتكوينية بينهما[٥٢] أضف إلى ذلك الضغوط التي تمارسها العائلة على النساء اللواتي يرغبن في المشاركة السياسية هذا مما يدفعها إلى الانسحاب والانكفاء على الذات[٥٣].

٦.ضعف البنى المؤسساتية لمنظمات المجتمع المدني وطريقة تأثيرها بالإحداث والظواهر الاجتماعية – السياسية قياسا بالأحزاب السياسية ، بالإضافة إلى غياب وضعف الممارسات الديمقراطية داخل الهياكل التنظيمية لهذه المؤسسات تعد أسبابا مؤثرة في عدم فاعلية المرأة العراقية في منظمات المجتمع المدني ، او ضعف الأخيرة في الدفاع عن حقوق المرأة.

٧.لازالت منظمات المجتمع المدني وخاصة النسوية منها اليوم في الدول العربية ومنها العراق تعاني من نمط ضعف العلاقة مع حكومات هذه الدول وهذا ما سبب غياب واضح في التخطيط والاستراتيجيات الإنمائية المقدمة من قبل هذه الحكومات إلى هذه التنظيمات ، مما أدى بها إلى إضعاف ـ مقصودة في أحيان كثيرة ـ لدور هذه التشكيلات وبالتالي إبعادها لان تشكل جهات ضاغطة على الحكومة وبالقدر الذي يسهم في التأثير على السياسات العامة في الدولة ، الأمر الذي جعلها تعيش في حالة عدم الثقة لدورها وضعف الأداء الذي تمارسه وبالتالي جعلها بعيدة عن التنافس في تحقيق أهدافها وبالطريقة التي أدت إلى تيقن المرأة في عدم جدية جهودها في تنفيذ المشاريع والأنشطة وتقديم الخدمات الإنسانية[٥٤] أضف إلى ذلك إن هذه الحكومات لا زالت تتحكم في منظمات المجتمع المدني ولا تسمح لها بممارسة دورها بحجة الخوف على الاستقرار .

٨.عدم كفاءة الصيغ المقدمة من جانب منظمات المجتمع المدني إلى السلطات السياسية في البلدان العربية لتحسين حال المجتمع بشكل عام او قطاع معين من المجتمع بشكل خاص ، فهذه الصيغ لا زالت إلى يومنا هذا إما موروثة او مستهلكة، هذا بالإضافة إلى إن منظمات المجتمع المدني وخاصة النسوية منها لازالت تعاني من ضعف التنسيق فيما بينها لأجل صياغة خطاب موحد في قضية الدفاع عن حقوق المرأة وحرياتها الأساسية[٥٥].

٩.معاناة منظمات المجتمع المدني العراقية من ضعف الكوادر النسائية القيادية او المؤهلة للقيادة والمؤثرة في المجتمع، علاوة على استمرار الغياب في نمط المهارات والخبرات والقابليات والتي يمكن للمرأة ان تستعين بها لأجل الحفاظ على حقوقها او المطالبة بتحقيقها.

١٠.إن حالة عدم الاستقرار السياسي في العراق وضعف المنظومة الأمنية تلعب دورا سلبيا في هذا المجال ، فتصاعد العمليات الإجرامية الإرهابية مثلت دليل واضح على مناهضة مشاركة المرأة بفاعلية في المجتمع فالمرأة من وجهة نظر غالبية المجموعات الإرهابية يتحدد دورها وقيمة تأثيرها في البيت ليس إلا.

١١.زيادة المشكلات التي تعاني منها المرأة بشكل كبير، فمظاهر الترمل واليتم وكثرة الأعباء الاقتصادية ، مثلث عوامل سلبية أثرت في توجه المرأة العراقية لممارسة دورها المنشود في المجتمع ، فالكثير من النساء اليوم تسعى جاهدا إلى توفير لقمة العيش لها ولأطفالها[٥٦].

١٢.كما تلعب ظاهرة تفشي الأمية وانخفاض المستوى التعليمي للعديد من النساء دورا سلبيا في عدم توجه المرأة للمشاركة في فعاليات ونشاطات المجتمع المدني ، فلا زالت الكثير من النساء تعاني من ضعف او ربما غياب بشكل كامل للمؤهلات الأكاديمية والتعليمية ، الأمر الذي اثر على توجهها لممارسة دورها في البناء الاجتماعي ، لذلك أصبحت الضرورة لازمة لإيجاد الظرف الملائم الذي يكفل توفير فرص التعليم للنساء ،لان ذلك يساهم في حل قدر كبير من المشاكل[٥٧].

هذه الأسباب وغيرها ساهمت إلى حد بعيد دون ممارسة المرأة لدورها في منظمات المجتمع المدني ، كما أنها لم تفسح المجال الكافي إمام منظمات المجتمع المدني لان تمارس دورها في حماية حقوق وحريات المرأة على النحو الذي يتفق مع مكانتها في الشرائع الإلهية والقوانين والوضعية.

الخاتمة

لقد مثلت منظمات المجتمع المدني الحاضنة الاكثر تأثيرا في ابراز قيمة ومكانة المرأة العراقية لدورها كفاعل اجتماعي لها من الكفاءة والفاعلية ما يسهم في تقدم المجتمع وتطوره. فقد تمكنت وبشكل كبير من إثبات جدية ذلك من خلال قدرتها على تجاوز المعوقات التي تقف في طريقها نحو ضمان حقوقها وحرياتها الاساسية، والضغط باتجاه شرعنتها قانونيا بالقدر الذي ولد قناعة لدى الاخر، بان صوت المرأة العراقية لايمكن له القبول بتهميش دوره وتضييق هامش حريته امامه، طالما ان هناك قناعة نسوية بانها– اي المرأة– وبحسب القوانين الشرعية والوضعية هي جزء اصيل في المجتمع، ولا يمكن تجاوز دورها بأي حال من الاحوال.

بكلمة اخرى نقول الى ان وبرغم استقلالية هذه المنظمات عن النشاط الحكومي، الا انها اثبتت فاعليتها في الدفاع عن حقوق المرأة وبالقدر الذي عزز من مبدأ المساواة بين الجنسين في كافة الانشطة والمجالات، وهذا ما اتاح للنساء العاملات في المجتمع المدني ان يكن ناشطات

حقوقيات ضد كل سلوك ينتهك حق المرأة العراقية في العيش بكرامة، حتى بدا للبعض منهن ان هذا النوع من التنظيمات يمثل خير وسيلة على حل المشكلات التي تعاني منها المرأة، بل وتمثل المجال الاكثر قيمة في تشذيب نظم العادات والتقاليد التي تشكل عائقا اما مشاركتها المجتمعية وصولا الى مشاركتها على مستوى صنع وتنفيذ القرار السياسي، لذلك نقول ان المجتمع المدني مثل الضمانة الاكثر أثرا في توعية المجتمع الذكوري الى ان عمل المرأة انما هو هو ابراز لقيمتها ومواهبها كفاعل اجتماعي يسهم في تحسين كافة الاوضاع التي يتطلبها المجتمع نحو تقدمه وتطوره.

التوصيات

١.ضرورة العمل على خلق وعي مجتمعي تسهم به منظمات المجتمع المدني في مساعدة النساء العراقيات على المطالبة بحقوقهن المشروعة.

٢.ضرورة العمل على توسيع مجال المساعدات والبرامج والانشطة المادية التي تقوم بها منظمات المجتمع المدني وبالقدر الذي يعزز من الارتقاء بواقع النساء العراقيات ومساعدتهن على تجاوز بعض الصعاب والمشكلات التي تعاني منها المرأة في الواقع الحياتي.

٣.تكثيف الجهود المجتمعية التي من شأنها العمل على تغير بعض العادات والتقاليد التي تعيق عملية تمكين المرأة وذلك عن طريق الفرص والتسهيلات المناسبة للمرأة من اجل استعادة دورها الحقيقي الاجتماعي في الحياة، وهذه تعد من اهم المهام الملقاة على عاتق منظمات المجتمع المدني

٤.تفعيل ادوار ومؤسسات المجتمع المدني وخاصة النسوية منها بوصفها جزءا من شبكات الأمان الاجتماعي وبالقدر الذي يسهم بمساعدة المرأة العراقية على أن تعي ذاتها وقيمتها .

٥.تعزيز عمل منظمات المجتمع المدني من اجل القيام بدورها في تأسيس العدالة الاجتماعية وذلك من خلال تنمية مفهوم ثقافة المساواة والتكافؤ في الفرص بين الجنسين بوصفه مطلبا حضاريا لتعزيز مبدأ الشراكة بين الرجل والمرأة في إدارة شؤون الحياة.

٦.العمل على توسيع مجال عمل منظمات المجتمع المدني وخاصة النسوية منها بحيث تشمل محافظات العراق كافة وعدم التركيز على مناطق محدودة، بالإضافة إلى رفع الحواجز التي تقف حائلا دون تأسيسها او ممارسة عملها.

٧.لابد إن تسعى منظمات المجتمع المدني في أن تمارس دورها الحيوي المتمثل بتوفير فرص عمل مناسبة للمرأة العراقية من اجل التخفيف من صعوبات الحياة الاجتماعية المختلفة.

٨.ان تسعى منظمات المجتمع المدني إلى تضمين مشروعاتها الخاصة بها على برامج تؤكد إن عمل المرأة فيها يتوافق مع منظومة حقوق الإنسان الشرعية منها والوضعية وبالقدر الذي يسمح بتعزيز قيم المساواة الحرية والترويج لذلك بوصفها ثقافة مضادة للتميز ما بين الجنسين.

٩.ضرورة ان تقوم الجهات الرسمية ذات العلاقة على مساعدة منظمات المجتمع المدني على وضع خطط وبرامج اللازمة لعملية تمكين المرأة العراقية المهشمة ودمجها في عملية التنمية.

المقترحات

١.أن تسعى منظمات المجتمع المدني للتعاون فيما بينها من اجل إبراز قيمة ومكانة المرأة في المجتمع العراقي بشكل عام ومدينة الحلة بشكل خاص.

٢. أن تسعى منظمات المجتمع المدني وبشكل جاد لإقناع المرأة العراقية وخاصة المثقفات منهن إلى إن دورها وعملها يمثل خير وسيلة لإثبات ذاتها وهذا الأمر يتحقق من خلال الإعلانات والملصقات والزيارات الميدانية التي تقوم بها هذه المنظمات وخاصة النسوية منها.

٣.أن تسعى منظمات المجتمع المدني النسوية لعمل دراسات ميدانية مهمتها تتحدد بمعرفة أهم المشكلات والمعوقات التي تقف دون ممارسة المرأة لدورها، إلى جانب وضع الخطط الكفيلة بمواجهتها والتقليل من تأثيرها، وبالقدر الذي يسهم في جلب اهتمام المؤسسات الحكومية ذات العلاقة.

٤.إجراء دراسة تتخصص بالتحديات والصعوبات التي تواجه منظمات المجتمع المدني العاملة في العراق وضرورة الضغط على الجهات المسؤولة من اجل تجاوزها او التخلص منها او على الأقل التقليل من آثارها .

٥.ضرورة قيام منظمات المجتمع المدني على إجراء دراسات ميدانية واقعية مكثفة عن واقع المرأة العراقية في المناطق كافة وبالأخص في المناطق الريفية منها بغية معرفة حجم معاناتها ومد يد العون لها لمساعدتها ماديا ومعنويا.

٦.إن تسعى قيادات منظمات المجتمع المدني وخاصة القيادات النسوية منها إلى ترغيب النساء لأن يمارسن دورهن ووظيفتهن الاجتماعية من خلال العمل في هذه المنظمات، وهنا يجب إن تقوم هذه القيادات في الشروع بأسلوب المكافآت والرواتب والمنح والهدايا وكل ما يتعلق بتحفيز المرأة لأجل العمل، او ابداء المزيد من الجهد بالنسبة للنساء العاملات في هذه المنظمات.

قائمة الهوامش.

١. أماني قنديل ، المجتمع المدني في العالم العربي ، ط١، دار المستقبل العربي ، القاهرة، ١٩٩٤.، ص٦٣-٦٤.

٢.جون لوك ، في الحكم المدني ، ترجمة ماجد فخري ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ١٩٩٦، العدد٣١،ص٦٦.

٣. احمد شاكر الصبيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٧، ص٢٣.
٤.محمد احمد نايف العكش ، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، ط١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠١٢، ص٢٩-٣٠.
٥.عيسى الشماس ، المجتمع المدني المواطنة الديمقراطية ، ط١ منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٨، ص ص ١١-١٣.
٦.ناصر محمود رشيد ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية، كلية الدراسات العليا، قسم التخطيط والتنمية السياسية ، نابلس: فلسطين ، ٢٠٠٨ ، ص ١٦.
٧.خالد جاسم الحوستي ، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في الإمارات العربية المتحدة : جمعيات النفع العام دراسة حالة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب العلوم ، قسم العلوم السياسية ، عمان: الاردن ، ٢٠١٣، ص ٢٦ .
٨.الحبيب الجناحي، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة، مجلة عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٠ ، العدد ٣ ، ص٢ .
٩.سعد الدين إبراهيم ،غياب جزئي في العالم العربي ، نشره البيان السياسي ،١٤٢٤، ص٥ .
١٠.ويكيبيديا الموسوعة الحرة ، تاريخ التصفح ar.wikpedia.org٢٠٢٠/٣/١٠
١١.عادل الجبوري، المجتمع المدني في العراق، مجلة الملتقى ، منظمة حمورابي لحقوق الإنسان ، بغداد ، ٢٠٠٦، العدد ٢ ، ص ٦.
١٢.عيسى الشماس ،مصدر سابق ، ص٩ .
١٣.شاهر احمد نصر ، الدولة والمجتمع المدني ، ط١، دار الرأي للنشر ، دمشق، ٢٠٠٥، ص٤٣ .
١٤.عيسى الشماس ، مصدر سابق ، ص١٨٥.
١٥.د. أمل هندي، جدلية العلاقة بين المواطنة والمجتمع المدني ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠٠٦، العدد ٣٢، ص١٣٤.
١٦.عيسى الشماس، مصدر سابق ،ص١٠ .
١٧.باسم الراعي ، المجتمع والدولة، ط١، دار الفارابي للنشر ، بيروت ،٢٠١١، ص٥٦-٥٧.
١٨.عبد الله ساعف واخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٩٢، ص٤١.
١٩.عيسى الشماس ، مصدر سابق ، ص١١ .
٢٠.عبد الله ساعف وآخرون ، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٩٢.، ص٤١-٤٣.
٢١.د. احمد ثابت، الديمقراطية المصرية على مشارف القرن القادم ، ط١ ، مركز المحروسة للبحوث والتدريب والنشر ، القاهرة ،١٩٩٩، ص٢.
٢٢.د. عزمي بشارة ، المجتمع المدني : دراسة نقدية ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٨، ص١٢-١٣.
٢٣.د.أديب خضور ، صور المرأة في الإعلام العربي ، ط١، المكتبة الإعلامية ، دمشق ،١٩٩٧ ، ص٥٣.
٢٤.برهان الجاف ، المرأة في المجمع المدني، تاريخ التصفح ٢٠٢٠/٣/١ http//wc.we.org
٢٥.بانياس عدنان جلوب المطيري ، فاعلية دور المرأة المجتمع المدني العراقي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية الآداب، قسم علم الاجتماع ، بغداد ، ٢٠٠٦.ص٧٧.
٢٦.احمد جابر و آخرون، المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٦، ص٨٥.
٢٧.كاستروي سين ، المجتمع المدني والحرب على الإرهاب ، ترجمة حازم إبراهيم ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠١٠، ص١٥٥-.
٢٨.جريدة المؤتمر تاريخ التصفح ٢٠٢٠/٣/٥:www.almutmar.com
٢٩.آمال السعدي ، مصدر سابق ذكره ، ص٤٨٦.
٣٠.د.وصال العزاوي ،التطور السياسي للمرأة العراقية ، ط١ ، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية ، بغداد ٢٠١٠، ص٣.

٣١.عبد الرحمن سلمان الدربندي ، المرأة العراقية المعاصرة ،ج١، ط٢، مطبعة الحكمة ، بغداد ، ١٩٦٨، ص٢٩.
٣٢.المصدر نفسه.
٣٣.احمد جابر وآخرون ، المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٦.، ص٨٧.
٣٤.بانياس المطيري ، مصدر سابق ،ص ص ٧١-٧٢.
٣٥.عبد الرحمن سلمان الدربندي ، مصدر سابق ، ص٢٣٨.
٣٦.د.وصال العزاوي ، مصر سابق ، ص٥.
٣٧.المصدر نفسه
٣٨.د.فوزية العطية ، المرأة العراقية عبر التاريخ ، مجلة المعرفة، وزارة الثقافة، بغداد ،٢٠٠٤، العدد ١٢، ص١.
٣٩.عماد مؤيد ، بناء مؤسسات المجتمع المدني ، ط١ ، المنظمة الوطنية من اجل المجتمع المدني وحقوق العراقيين ، بغداد ،٢٠٠٤، ص١.
٤٠. كاترين ميخائيل، المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، صحيفة المثقف، العدد ٢٣٩٠، مؤسسة المثقف العربي، سيدني، ٢٠١٣، ص٨.
٤١. تحالف المنظمات غير الحكومية العراقية(لجنة الظل)، النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها، تقرير تحليلي مقدم الى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بغداد، ٢٠١٤، ص٧.
*صدر القرار رقم (١٣٧) في جلسة مجلس الحكم المنعقدة في ٢٩- كانون الأول- ٢٠٠٣، وقد نص القرار على: ١. تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية فيما يخص الزواج، والخطبة، وعقد الزواج، والأهلية، واثبات الزو اج، والمحرمات، وزواج الكتابيات، والحقوق الزوجية من مهر، ونفقة، وطلاق، وتفريق شرعي، أو خلع العدة، والنسب، والرضاعة، والحضانة، ونفقة الفروع والأصول والأقارب، والوصية والايصاء، والوقف، والميراث، وكافة المحاكم الشرعية (الأحوال الشخصية) وطبقاً لفرائض مذهبه، ٢. لغاء كل القوانين والقرارات والتعليمات والبيانات وأحكام المواد التي تخالف الفقرة (١) من هذا القرار.
٤٢.بانياس المطيري ، مصدر سابق ،ص٧٤-٧٥.
٤٣. الحركة النسوية في العراق: مسيرتها وتطورها، ط١، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (يونيفيم)،عمان، ٢٠٠٧، ص ١٣.
٤٤. علي، د. زهراء ،النسوية في العراق: بين فرض نهج المنظمات غير الحكومية والعنف الطائفي والنضال من أجل دولة مدنية، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٨، العدد ٢٥،ص ص ١٩-٢٢.
٤٥.شرف الدين، فهيمه، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني ، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢، ، العدد ٢٧٨، ص٣٦.
٤٦.احمد جابر وآخرون ، مصدر سبق ذكره ، ص١٤٠.
٤٧.د. إبراهيم الحيدري ،النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب ، ط١، دار الساقي ، بيروت ،٢٠٠٣ ، ص١٢.
٤٨. مجموعة باحثين، إتاحة فرص جديدة للمرأة في العراق، المعهد الديمقراطي الوطني، بغداد، ٢٠١٨،ص١٥
٤٩.دلال البزري ،المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،١٩٩٩، ص١١٧.
٥٠. مجموعة باحثين، مصدر سبق ذكره، ص١٢
٥١.أديب خضور ، مصدر سبق ذكره ، ص٥ .
٥٢.د. قيس ألنوري ، الأسرة مشروعا تنمويا ، ط١، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ،١٩٩٤، ص٦٤.
٥٣.أنعام العشا ، المرأة والمشاركة السياسية ، ط١، المعهد اللبناني ، عمان ،٢٠٠٤، ص٦٠.
٥٤.السيد احمد الكردي ،دور المرأة في المجتمع المدني، تاريخ التصفح ٢٠٢٠/٢/٣٠: http:www.ayman.org:
٥٥.نظله محمد الجبوري ، انعكاسات الواقع السياسي على الأداء البرلماني للمرأة العراقية ، ط١، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠١٢، ص٢٨٢.
٥٦.بشرى العبيدي ، دور المرأة في صنع القرار وتولي المسؤوليات ، ط١، مؤسسة المدارك ، بغداد ٢٠٠٨، ص٣٠.

٥٧.محمد خاتمي ، المجتمع المدني :مقاربات في دور المرأة والشباب ، ترجمة سرمد الطائي ، ط١، دار الفكر ، دمشق ،٢٠٠٤.، ص٣٧.

المصادر

[١]د.إبراهيم الحيدري ،النظام الأبوي وإشكالية الجنس عند العرب ، ط١، دار الساقي ، بيروت ،٢٠٠٣.
٢.احمد جابر و آخرون، المرأة العربية في المواجهة النضالية والمشاركة العامة،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت، ٢٠٠٦.
٣.احمد شاكر الصيحي ، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠٠٧.
٤.د.أديب خضور ، صور المرأة في الإعلام العربي ، ط١، المكتبة الإعلامية ، دمشق ،١٩٩٧.
٥.أماني قنديل ، المجتمع المدني في العالم العربي ، ط١، دار المستقبل العربي ، القاهرة، ١٩٩٤.
[٦]أنعام العشا ، المرأة والمشاركة السياسية ، ط١، المعهد اللبناني ، عمان ،٢٠٠٤.
٧.باسم الراعي ، المجتمع والدولة، ط١، دار الفارابي للنشر ، بيروت ،٢٠١١.
[٨]بشرى العبيدي ، دور المرأة في صنع القرار وتولي المسؤوليات ، ط١، مؤسسة المدارك ، بغداد ٢٠٠٨.
٩.تحالف المنظمات غير الحكومية العراقية(لجنة الظل)، النساء العراقيات في ظل النزاعات المسلحة وما بعدها، تقرير تحليلي مقدم الى اللجنة المعنية بالقضاء على التمييز ضد المرأة، بغداد، ٢٠١٤.
١٠.الحركة النسوية في العراق: مسيرتها وتطورها، ط١، صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة (يونيفيم)،عمان، ٢٠٠٧.
[١١]دلال البزري ،المرأة العربية بين ثقل الواقع وتطلعات التحرر،ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ،١٩٩٩.
١٢.شاهد احمد نصر ، الدولة والمجتمع المدني ، ط١، دار الرأي للنشر ، دمشق، ٢٠٠٥.
١٣.عادل الجبوري ، المجتمع المدني في العراق ، مجلة الملتقى ، العدد ٢ ، منظمة حمورابي لحقوق الإنسان ، بغداد ، ٢٠٠٦.
١٤.عبد الرحمن سلمان الدربندي ، المرأة العراقية المعاصرة ،ج١، ط٢، مطبعة الحكمة ، بغداد ، ١٩٦٨.
١٥.عبد الله ساعف واخرون، المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،١٩٩٢.
١٦.د. عزمي بشارة ، المجتمع المدني : دراسة نقدية ، ط١، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ٢٠٠٨.
١٧.عماد مؤيد ، بناء مؤسسات المجتمع المدني ، ط١ ، المنظمة الوطنية من اجل المجتمع المدني وحقوق العراقيين ، بغداد ،٢٠٠٤.
١٨.عيسى الشماس، المجتمع المدني المواطنة الديمقراطية ، ط١ منشورات اتحاد الكتاب العرب ، دمشق ، ٢٠٠٨.
١٩.فوزية العطية ، المرأة العراقية عبر التاريخ ، مجلة المعرفة ، العدد ١٢، بغداد ،٢٠٠٤.
[٢٠]قيس ألنوري ، الأسرة مشروعا تنمويا ، ط١، دار الشؤون الثقافية ، بغداد ،١٩٩٤.
٢١.كاترين ميخائيل، المرأة العراقية بعد عام ٢٠٠٣، صحيفة المثقف، العدد ٢٣٩٠، مؤسسة المثقف العربي، سيدني، ٢٠١٣.
٢٢.كاستروي سين ، المجتمع المدني والحرب على الإرهاب ، ترجمة حازم إبراهيم ، ط١ ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ،٢٠١٠.
٢٣.مجموعة باحثين، إتاحة فرص جديدة للمرأة في العراق، المعهد الديمقراطي الوطني، بغداد، ٢٠١٨.
٢٤.محمد احمد نايف العكش ، مؤسسات المجتمع المدني والتحول الديمقراطي ، ط١ ، دار الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ،٢٠١٢.
٢٥.محمد خاتمي ، المجتمع المدني :مقاربات في دور المرأة والشباب ، ترجمة سرمد الطائي ، ط١، دار الفكر ، دمشق ،٢٠٠٤.
[٢٦]نظله محمد الجبوري ، انعكاسات الواقع السياسي على الأداء البرلماني للمرأة العراقية ، ط١، بيت الحكمة ، بغداد، ٢٠١٢.
٢٧.وصال العزاوي ،التطور السياسي للمرأة العراقية ، ط١ ، المركز العراقي للدراسات الإستراتيجية ، بغداد ٢٠١٠.

ثانيا: الدوريات

١.أمل هندي، جدلية العلاقة بين المواطنة والمجتمع المدني ، مجلة العلوم السياسية ، كلية العلوم السياسية ، جامعة بغداد، ٢٠٠٦، العدد ٣٢.
٢.جون لوك ، في الحكم المدني ، ترجمة ماجد فخري ، المجلة العربية للعلوم السياسية ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ١٩٩٦، العدد٣١.
٣.الحبيب الجناحي، المجتمع المدني بين النظرية والممارسة ، مجلة عالم الفكر ، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب ، الكويت ، ١٩٩٠، العدد ٣ .
٤.زهراء علي ، النسوية في العراق: بين فرض نهج المنظمات غير الحكومية والعنف الطائفي والنضال من أجل دولة مدنية، مجلة عمران للعلوم الاجتماعية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، ٢٠١٨، العدد ٢٥.
٥.سعد الدين إبراهيم ،غياب جزئي في العالم العربي ، نشره البيان السياسي ،١٤٢٤.
٦.عادل الجبوري، المجتمع المدني في العراق، مجلة الملتقى ، منظمة حمورابي لحقوق الإنسان ، بغداد ، ٢٠٠٦، العدد ٢ ،
٧.فهيمة شرف الدين، الواقع العربي وعوائق تكوين المجتمع المدني ، مجلة المستقبل العربي ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، ٢٠٠٢، العدد ٢٧٨.

ثالثا: الرسائل الجامعية

١.بانياس عدنان جلوب المطيري ، فاعلية دور المرأة المجتمع المدني العراقي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة بغداد، كلية الآداب ، قسم علم الاجتماع بغداد ، ٢٠٠٦.
٢.خالد جاسم الحوستي ، الدور الرقابي لمؤسسات المجتمع المدني وأثره في تنمية المجتمع في الإمارات العربية المتحدة : جمعيات النفع العام دراسة حالة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الشرق الأوسط ، كلية الآداب العلوم ، قسم العلوم السياسية، عمان: الاردن ، ٢٠١٣ .
٣.ناصر محمود رشيد ، دور منظمات المجتمع المدني في تعزيز المشاركة السياسية في فلسطين ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا ، قسم التخطيط والتنمية السياسية ، نابلس: فلسطين ، ٢٠٠٨.

رابعا: المواقع الالكترونية.

١.السيد احمد الكردي ،دور المرأة في المجتمع المدني، تاريخ التصفح ٢٠٢٠/٢/٣٠ http:www.ayman.org:
٢.برهان الجاف ، المرأة في المجمع المدني، تاريخ التصفح ٢٠٢٠/٣/١ http//wc.we.org
٣.جريدة المؤتمر، تاريخ التصفح ٢٠٢٠/٣/٥: www.almutmar.com
٤.ويكبيديا الموسوعة الحرة ، تاريخ التصفح ٢٠٢٠/٣/١٠ ar.wikpedia.org

المصادر العربية باللغة الانكليزية

1. Dr. Ibrahim Al-Haidari, Patriarchy and the Problem of Sex among the Arabs, 1st Edition, Dar Al-Saqi, Beirut, 2003.
2. Ahmad Jaber and others, Arab women in struggle confrontation and public participation, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2006.
3.Ahmed Shaker Al-Subaihi, The Future of Civil Society in the Arab World, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2007.
4. Dr. Adeeb Khadour, Pictures of Women in the Arab Media, 1st Edition, Media Library, Damascus, 1997.
5.Amani Kandil, Civil Society in the Arab World, 1st Edition, Dar Al-Mustaqbal Al-Arabi, Cairo, 1994.
6.Anaam Al-Asha, Women and Political Participation, 1st Edition, Lebanese Institute, Amman, 2004.
7.Basem Al-Ra'i, Society and the State, 1st Edition, Al-Farabi House for Publishing, Beirut, 2011.
8 .Bushra Al-Obaidi, the role of women in decision-making and assuming responsibilities, 1st Edition, Al-Madrak Foundation, Baghdad 2008.

9 .Iraqi NGO Coalition (Shadow Committee), Iraqi Women in the Light of Armed Conflicts and their Aftermath, an analytical report submitted to the Committee on the Elimination of Discrimination against Women, Baghdad, 2014.
10 .The Feminist Movement in Iraq: Its Journey and Development, 1st Edition, The United Nations Development Fund for Women (UNIFEM), Amman, 2007.
11 .Dalal Al-Bizri, Arab Women between the Weight of Reality and the Aspirations of Liberation, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1999.
12 .Ahmed Nasr Shahid, The State and Civil Society, 1st Edition, Al Rai Publishing House, Damascus, 2005.
13.Adel Al-Jubouri, Civil Society in Iraq, Al-Multaqa Magazine, No. 2, Hammurabi Organization for Human Rights, Baghdad, 3006.
14 .Abdul-Rahman Salman Al-Darbandi, The Contemporary Iraqi Woman, Volume 1, 2nd Edition, Al-Hikma Press, Baghdad, 1968
15 .Abdullah Saif and others, Civil Society in the Arab World and its Role in Achieving Democracy, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 1992.
16 .Dr. Azmi Bishara, Civil Society: A Critical Study, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2008.
17 .Imad Muayyad, Building Civil Society Institutions, First Edition, The National Organization for Civil Society and Iraqi Rights, Baghdad, 2004.
18 .Issa Al-Shammas, Civil Society, Democratic Citizenship, 1st Edition, Arab Writers Union Publications, Damascus, 2008.
19 .Fawzia Al-Attiyah, Iraqi Women Throughout History, Al-Maarifa Magazine, Issue 12, Baghdad, 2004.
20 .Qais Al-Nouri, The Family is a Developmental Project, 1st Edition, Cultural Affairs House, Baghdad, 1994.
21 .Catherine Mikhail, The Iraqi Woman After 2003, Al-Mutqaf Newspaper, No. 2390, The Arab Intellectual Foundation, Sydney, 2013.
22 .Castroi Sen, Civil Society and the War on Terror, translated by Hazem Ibrahim, 1st Edition, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2010.
23 .Researchers Group, Creating New Opportunities for Women in Iraq, National Democratic Institute, Baghdad, 2018.
24 .Muhammad Ahmad Nayef Al-Akash, Civil Society Institutions and Democratic Transition, 1st Edition, Al-Hamid House for Publishing and Distribution, Amman, 2012.
25 .Muhammad Khatami, Civil Society: Approaches to the Role of Women and Youth, translated by Sarmad Al-Tai, 1st Edition, Dar Al-Fikr, Damascus, 2004.
26 .Muhammad al-Jubouri's shade, Reflections of the Political Reality on the Parliamentary Performance of Iraqi Women, 1st Edition, House of Wisdom, Baghdad, 2012.
27 .Wisal Al-Azzawi, The Political Evolution of Iraqi Women, 1st Edition, Iraqi Center for Strategic Studies, Baghdad 2010.

Second: the periodicals

1.Amal Hindi, Dialectic of the Relationship between Citizenship and Civil Society, Journal of Political Science, College of Political Science, University of Baghdad, 2006, Issue 32.
2.John Locke, On Civil Governance, translated by Majid Fakhry, The Arab Journal of Political Science, Center for Arab Unity Studies, Beirut 1996, Issue 31.

3.Al-Habib Al-Janahi, Civil Society Between Theory and Practice, Alam Al-Fikr Magazine, The National Council for Culture, Arts and Literature, Kuwait, 1990, Issue 3.
4.Zahra Ali, Feminist in Iraq: Between the Imposition of the NGO Approach, Sectarian Violence, and the Struggle for a Civil State, Omran Journal for Social Sciences, Arab Center for Research and Policy Studies, Doha, 2018, Issue 25.
5.Saad Eddin Ibrahim, partial absence in the Arab world, published by Al-Bayan Al-Political, 1424.
6.Adel Al-Jubouri, Civil Society in Iraq, Al-Multaqa Magazine, Hammurabi Organization for Human Rights, Baghdad, 3006, Issue 2،
7.Fahima Sharaf al-Din, the Arab reality and obstacles to the formation of civil society, Arab Future magazine, Center for Arab Unity Studies, Beirut, 2002, No. 278..

Third: university theses

1 .Baniyas Adnan Jaloub Al-Mutairi, The Effectiveness of the Role of Women in Iraqi Civil Society, Unpublished Master Thesis, Department of Sociology, College of Arts, University of Baghdad, Baghdad, 2006.
2 .Khaled Jassim Al Hosani, The Supervisory Role of Civil Society Institutions and Its Impact on Community Development in the United Arab Emirates: Public Benefit Associations: Case Study, Unpublished Master Thesis, Department of Political Science, College of Arts and Sciences, Middle East University, Amman, 2013.
3 .Nasser Mahmoud Rashid, The Role of Civil Society Organizations in Promoting Political Participation in Palestine, an unpublished Master Thesis, Department of Planning and Political Development, College of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, 2008.

Fourth: websites.

1 .Mr. Ahmad Al-Kurdi, The Role of Women in Civil Society: http: www.ayman.org
2 .Burhan Al-Jaf, Women in the Civil Society, http://wc.we.org
3 .The conference newspaper, www.almutmar.com
4 .Wikpedia the free encyclopedia, ar.wikpedia.org